

شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)

القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات المستقلين
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م

صفحة	الفهرس
٤ - ١	تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
٦ - ٥	قائمة المركز المالي
٨ - ٧	قائمة الدخل
٩	قائمة الدخل الشامل الآخر
١٠	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
١١	قائمة التدفقات النقدية
٦٠ - ١٢	إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

(٤/١)

إلى السادة المساهمين بشركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وقوائم الدخل، النخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، و نتائج عملياتها وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا إنزمتنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

إن الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، إلا أننا لا نقدم رأياً منفصلاً عن تلك الأمور. بالنسبة إلى الأمر المدرج أدناه، فإن وصفنا لكيفية معالجة مراجعتنا لهذا الأمر موضح أدناه:

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين (تتمة)

(٤/٢)

إلى السادة المساهمين بشركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)

الأمر الرئيسي للمراجعة (تتمة)

أمر رئيسي للمراجعة	كيفية معالجة الأمر الرئيسي في مراجعتنا
<p>تقييم الإلتزامات المطالبات النهائية الناتجة عن عقود التأمين</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، فإن المطالبات القائمة والمطالبات المتكبدة والتي لم يتم الإبلاغ عنها، واحتياطيات أقساط تأمين إضافية واحتياطيات فنية أخرى قد بلغت ٢١٤.٦ مليون ريال سعودي و ١٦٤ مليون ريال سعودي و ١٧.٢ مليون ريال سعودي و ١٧ مليون ريال سعودي ، على التوالي كما هو مذكور بالإيضاح رقم (٩-١) حول القوائم المالية.</p> <p>يتضمن تقدير الإلتزامات النهائية لعقود التأمين بدرجة كبيرة على الحكم. تستند الإلتزامات على أفضل تقدير للتكلفة النهائية لجميع المطالبات المتكبدة والتي لم يتم تسويتها في تاريخ محدد، سواء تم الإبلاغ عنها أو لم يتم، بالإضافة إلى تكاليف إدارة تلك المطالبات.</p> <p>وعلى وجه الخصوص، إن تقدير المطالبات المتكبدة والتي لم يتم الإبلاغ عنها وإستخدام التوقعات الإكتوارية والإحصائية يتضمن على درجة كبيرة من الحكم. يستخدم الإكتواري مجموعة من الأساليب الإكتوارية لتحديد تلك الاحتياطيات الفنية. تستند تلك الأساليب إلى عدد من الإفتراضات الصريحة أو الضمنية المتعلقة بقيمة التسوية المتوقعة وأنماط تسوية المطالبات.</p> <p>إعتبرنا هذا كأمر مراجعة رئيسي نظراً لإستخدام الإدارة لتقديرات وأحكام يمكن أن تؤدي إلى زيادة أو إنخفاض جوهري في ربحية الشركة.</p> <p>قامت الشركة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية لأمر المراجعة الرئيسي المذكور أعلاه في الإيضاح رقم (٣) حول القوائم المالية.</p>	<p>لقد قمنا بفهم وتقييم الإجراءات الرقابية الرئيسية المتبعة من قبل الشركة فيما يتعلق بعملية إدارة المطالبات وتكوين الاحتياطيات الفنية من حيث إكمال ودقة بيانات المطالبات المستخدمة في عملية تكوين الاحتياطيات الإكتوارية.</p> <p>لقد قمنا بتقييم كفاءة وقدرة وموضوعية خبراء الإدارة من خلال فحص مؤهلاتهم وخبراتهم المهنية.</p> <p>للحصول على أدلة مراجعة كافية للتحقق من دقة البيانات المستخدمة كمداخلات في التقييمات الإكتوارية، قمنا بفحص، على أساس المعينة، إكمال ودقة بيانات المطالبات الأساسية المستخدمة من قبل إكتواري الشركة لتقدير المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها بمطابقتها مع السجلات المحاسبية.</p> <p>لتقييم منهجية وإفتراضات الشركة تم الإستعانة بخبيرنا الإكتواري لفهم وتقييم ممارسات الشركة الإكتوارية والإحتياطيات الفنية المكونة. من أجل الحصول على إطمئنان بشأن التقرير الإكتواري للشركة، قام خبيرنا الإكتواري بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم ما إذا كانت منهجيات الشركة الإكتوارية تتسق مع تلك المستخدمة في القطاع ومع الفترات السابقة. • تقييم الإفتراضات الإكتوارية الرئيسية متضمنة نسب المطالبات والتكرار المتوقع وحجم المطالبات. قمنا بتقييم هذه الإفتراضات بمقارنتهم مع توقعاتنا المبينة عن الخبرة التاريخية و الإتجاهات الحالية و معرفتنا بهذا القطاع. • فحص ملائمة منهجية طرق الإحتساب وأيضاً الإفتراضات المستخدمة وحسابية الإفتراضات الرئيسية.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين (تتمة)

(٤/٣)

إلى السادة المساهمين بشركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨

إن مجلس إدارة الشركة "المجلس" هو المسؤول عن المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في تقرير عام ٢٠١٨ السنوي للشركة، بخلاف القوائم المالية وتقريرنا عنها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية المرفقة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج حولها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ المعلومات الأخرى، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل وأحكام نظام الشركات المطبقة في المملكة العربية السعودية ونظام الشركة الأساسي، وعن الرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة ضرورية، لتمكينهم من إعداد قوائم مالية خالية من أي تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم مدى قدرة الشركة على البقاء كشركة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى مجلس الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء كان ناتج عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قلنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرياً في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. يُعد خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

(٤/٤)

إلى السادة المساهمين بشركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية - (تتمة)

- استنتاج مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبية، وإستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدره الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. إذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة. لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الرقابة ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك نحدد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعول ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات القانونية والنظامية الأخرى

بناءً على المعلومات المقدمة لنا خلال قيامنا بإجراءات المراجعة، لم يرد إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الشركة لا تتوافق، من جميع النواحي الجوهرية، مع متطلبات أحكام نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بتأثيرها على إعداد وعرض القوائم المالية.

شركة سلدي وبترجي

مازن محمد بترجي
محاسب قانوني

قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم ٢١٧
ص.ب ٦٦٨٥، جدة ٢١٤٥٢
المملكة العربية السعودية

٢٤ مارس ٢٠١٩ م
١٨ رجب ١٤٤٠ هـ

البسام وشركاه
المحاسبون المتحالون

إبراهيم أحمد البسام
محاسب قانوني

قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم ٢٢٧
ص ب ٤٦٣٦، الخبر ٢١٩٥٢
المملكة العربية السعودية



٢٠١٧م	٢٠١٨م	إيضاح	
(بالريالات السعودية)			
			موجودات
٣١٠,٢٣١,٧٢٣	١٥١,٨٨٩,٧٠٤	٥	نقد وما في حكمه
١٥٩,٨٨٢,٤٧٨	١٨٧,٩٧٦,٨٢١	٨	أقساط تأمين ودمم معيدي تأمين مدينة، بالصافي
٤٩,٧٣٧,٢٤٤	٢٣,٢٢٩,٧١٦	٩	حصة معيدي التأمين من الأقساط غير المكتسبة
١٦٥,٢٣٨,٠٤٩	٨١,٣٤٦,٧٤٤	٩	حصة معيدي التأمين من المطالبات تحت التسوية
٥٠,٧٤٣,٣٠٦	٣٣,٠٦٨,٣١٧	٩	حصة معيدي التأمين من المطالبات المنكبة غير المبلغ عنها
٢٣,٨٩٣,٥١٦	٢٢,٧٥٠,١٤٨	٩	تكاليف اكتتاب وثنائ تأمين مؤجلة
١٠٣,١٢٦,٦٧٢	١٣٢,٣١٦,٤٩٥	٧	إستثمارات
١٣٠,٦٤٧	-		مطلوب من جهات ذات علاقة
٤٩,٦٨٢,٣٠٥	٤١,٩٤٧,٢٣١	١١	مصاريف مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى
٤٧٥,٨٩٥,٦٨٠	٨٣٤,٩٩١,٧٠٩	٦	ودائع بنكية طويلة الأجل / ذات دخل ثابت
٧,٣٢٨,٧٨١	٦,٤٩١,٦٠٩	١٢	ممتلكات ومعدات
٤,٤٩٦,٥٠٠	٤,٤٩٦,٥٠٠	١٣	شهرة
٢٧,٥٠٠,٠٠٠	٢٧,٥٠٠,٠٠٠	١٤	وديعة نظامية
٢,٩٨٨,٨٦١	٣,٦٢٩,١٢٢		عمولة وديعة نظامية مستحقة الدفع
١,٤٣٠,٨٧٥,٧٦٢	١,٥٥١,٦٣٤,١١٦		مجموع الموجودات

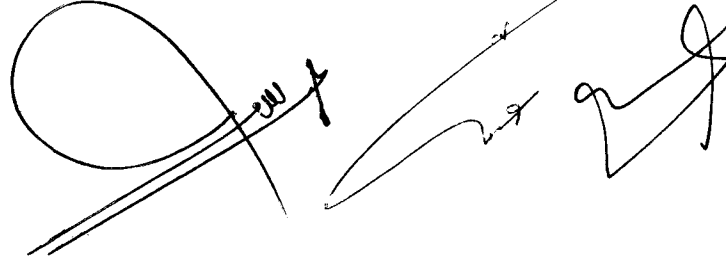
تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

٢٠١٧ م	٢٠١٨ م	إيضاح	
			مطلوبات
			ذمم دائنة
٤١,٢٣٠,٨٤٥	٥٠,٠٢٦,٦٢٣		
٨٠,٨٣١,١٦٢	٧٥,٥٠٨,٢١٩	١٦	مصاريف مستحقة ومطلوبات أخرى
١٢,١٢٧,٢٠٢	١٣,٢٠٣,٩٣٠		أرصدة معيدي تأمين دائنة
٣٩٩,٥١٤,٢٦٠	٤٨٨,٩٥٣,٠٣٥	٩	أقساط تأمين غير مكتسبة
٤,٤٦١,٣٩٧	٣,٥٥٣,٩٤١	١٥	عمولات معيدي التأمين غير المكتسبة
٢٧٣,٨٩٨,٥٤٤	٢١٤,٥٨٥,٣٦٤	٩	مطالبات تحت التسوية
١٧٢,٣٩٩,١٠١	١٦٣,٩٩٤,٧٩٣	٩	مطالبات منكبة غير مبلغ عنها
٢١,١٤٣,٩٢٨	١٧,٢١٩,٩٤٤	٩	احتياطي أقساط تأمين إضافية
٨,٤٧٧,٨٧٤	١٧,٠٢٥,٠٢٥	٩	احتياطيات فنية أخرى
٩,٨٥٥,٣٦٢	٩,١٥٧,٤٣٨	١٨	تعويض نهاية الخدمة
٤٠,٥٢٥,٨٦٤	٥١,٦٢٠,٥٤٢	٢٣	الزكاة وضريبة الدخل المستحقة
٢,٩٨٨,٨٦١	٣,٦٢٩,١٢٢		عمولة نظامية مستحقة الدفع إلى مؤسسة النقد العربي السعودي
١,٠٦٧,٤٥٤,٤٠٠	١,١٠٨,٤٧٧,٩٧٦		مجموع المطلوبات
٧,٤٠٣,٥١٩	٩,٢٦١,٠٧٠	١٧	الفائض المتراكم المستحق
(٣٠٤,٢١٢)	١,٤٨٢,٧٥٩		ربح / (خسارة) إعادة قياس إلزام نهاية الخدمة الإكتواري
٧,٠٩٩,٣٠٧	١٠,٧٤٣,٨٢٩		مجموع فائض عمليات التأمين المتراكم والاحتياطيات
			حقوق المساهمين
٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٤	رأس المال
٢٩,٢٥٤,٢٥٣	٤٣,٢٨١,٤٣٣	٢٥	احتياطي نظامي
٥١,٠٣١,٣٣٥	١٠٧,١٤٠,٠٥٥		أرباح مبقاه
١,٠٣٦,٤٦٧	٦,٩٩٠,٨٢٣		أرباح احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات
٣٥٦,٣٢٢,٠٥٥	٤٣٢,٤١٢,٣١١		مجموع حقوق الملكية
١,٤٣٠,٨٧٥,٧٦٢	١,٥٥١,٦٣٤,١١٦		مجموع المطلوبات والفائض المتراكم وحقوق المساهمين

٢٠١٧ م	٢٠١٨ م	إيضاح
(بالريالات السعودية)		
٨٣١,٢٤٩,٤٠٦	٩٢٩,٧٧٥,٩٨٦	٩ الإيرادات
(٥,٢٤٨,٢٥٩)	(٤,٠٣٢,٣٥٤)	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
(١٢٦,٧٤٦,٦٨٣)	(٦٩,٠١٠,٤٨٥)	بخصم: أقساط إعادة التأمين المسندة
(١٣,٨٣٩,٢٤٨)	(١٨,٩٢٢,١١٥)	- محلي
		- أجنبي
		مصاريف فائض الخسارة
٦٨٥,٤١٥,٢١٦	٨٣٧,٨١١,٠٣٢	٩ صافي أقساط التأمين المكتتبة
٢٢,٤٧٤,٦٧٧	(١١٥,٩٤٦,٣٠٣)	التغيرات في أقساط التأمين غير المكتسبة، صافي
٧٠٧,٨٨٩,٨٩٣	٧٢١,٨٦٤,٧٢٩	١٥ صافي أقساط التأمين المكتسبة
١٦,٨٢٤,٢٦٤	١١,١٩٠,٨٤٣	عمولات إعادة التأمين
٢٣,٤٧١,٧٦٣	٢٣,٩٣٣,١٣٦	٢٢ إيرادات إكتتاب أخرى
٧٤٨,١٨٥,٩٢٠	٧٥٦,٩٨٨,٧٠٨	صافي الإيرادات
(٥٢٤,٥٧٨,١٩٥)	(٥٥٢,٨٤٢,٨٧٣)	تكاليف ومصاريف الإكتتاب
٧١,٥٠٧,٦٣٣	٥٩,٨٠١,٣٢٨	إجمالي المطالبات المدفوعة
(٤٥٣,٠٧٠,٥٦٢)	(٤٩٣,٠٤١,٥٤٥)	حصة معيدي التأمين من المطالبات المدفوعة
(١,٥٢٧,٠٨٥)	(٢٤,٥٧٨,١٢٦)	صافي المطالبات والمنافع الأخرى المدفوعة
(٣٣,٠٤٦,٠٢٥)	(٩,٢٧٠,٦٨١)	التغيرات في المطالبات تحت التسوية، صافي
(٨٧٦,٨٠٨)	(٨,٥٤٧,١٥١)	التغيرات في المطالبات المكتسبة غير المبلغ عنها، صافي
		التغيرات في حركة احتياطات فنية أخرى
(٤٨٨,٥٢٠,٤٨٠)	(٥٣٥,٤٣٧,٥٠٣)	صافي المطالبات والمنافع الأخرى المكتسبة
٣,٨١٧,٤٦٤	٣,٩٢٣,٩٨٤	إحتياطي أقساط تأمين إضافية
(٥٧,٣٨٨,١١٥)	(٤٩,٦٨٤,٢٥٩)	تكاليف إكتتاب وثائق تأمين
(٢٥,١٦٣,٣٢٠)	(٢١,٠٦٤,١٠٦)	مصاريف إكتتاب أخرى
(٥٦٧,٢٥٤,٤٥١)	(٦٠٢,٢٦١,٨٨٤)	مجموع تكاليف ومصاريف الإكتتاب
١٨٠,٩٣١,٤٦٩	١٥٤,٧٢٦,٨٢٤	صافي دخل الإكتتاب

٢٠١٧ م	٢٠١٨ م	إيضاح
(٢٨,٣٤٣,٦٢٢)	(٥,٠٨٨,٨٨٢)	٨ (مصاريف) / إيرادات تشغيلية أخرى
(٩٥,٤٧٩,١٩٣)	(٧٩,١٨١,١٣٥)	٢٠ مخصص ذمم مدينة مشكوك في تحصيلها
١٩,٥٧٨,٩٩٨	٢١,٤٧٢,٢٣٧	مصاريف عمومية وإدارية
(١٣٦,٢٤٨)	-	إيرادات عمولة من ودائع بنكية
(٤,٥٢٦,٧٩٢)	(٢,٩٨١,٣٣٣)	خسائر غير محققة من إستثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة
٣,١١٩,٥٠٨	٤,٨٤٣,٨٩٥	خسائر محققة من إستثمارات
(٧٢٠,٤٧٩)	٣,٦٠٥,٣٦٤	توزيعات أرباح وأرباح إستثمارات
(١٠٦,٥٠٧,٨٢٨)	(٥٧,٣٢٩,٨٥٤)	أخرى
٧٤,٤٢٣,٦٤١	٩٧,٣٩٦,٩٧٠	إجمالي مصاريف تشغيلية أخرى
		إجمالي الدخل للسنة
(٧,٤٠٣,٥١٩)	(٩,٢٦١,٠٧٠)	إجمالي الدخل العائد إلى عمليات التأمين
٦٧,٠٢٠,١٢٢	٨٨,١٣٥,٩٠٠	إجمالي دخل السنة العائد إلى المساهمين
٢٧,٥٠٠,٠٠٠	٢٧,٥٠٠,٠٠٠	٢٦ المتوسط المرجح لعدد الأسهم
٢,٤٤	٣,٢٠	٢٦ ربحية السهم الأساسي والمخفض

٢٠١٧ م	٢٠١٨ م	
(بالريالات السعودية)		
٧٤,٤٢٣,٦٤١	٩٧,٣٩٦,٩٧٠	إجمالي الدخل للسنة
		الدخل الشامل الآخر
البنود التي تم أو قد يتم تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل في سنوات لاحقة:		
٥,٠٤٢,٧٤٤	٤,٢٢٥,٥١٩	الخسارة المحققة من بيع إستثمارات متاحة للبيع
١,٧٣٤,١١٥	١,٧٢٨,٨٣٧	التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات المتاحة للبيع
البنود التي لن يتم تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل في سنوات لاحقة:		
(٣٠٤,٢١٢)	١,٧٨٦,٩٧١	الربح / (الخسارة) الإكتوارية لإلتزام تعويض نهاية الخدمة
٨٠,٨٩٦,٢٨٨	١٠٥,١٣٨,٢٩٧	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(٧,٠٩٩,٣٠٧)	(١١,٠٤٨,٠٤١)	إجمالي الدخل الشامل العائد إلى عمليات التأمين
٧٣,٧٩٦,٩٨١	٩٤,٠٩٠,٢٥٦	إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد إلى المساهمين



شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)
قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م

المجموع	احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات	أرباح مبقاة (بالريالات السعودية)	احتياطي نظامي	رأس المال	ايضاح
٣٥٦,٣٢٢,٠٥٥	١,٠٣٦,٤٦٧	٥١,٠٣١,٣٣٥	٢٩,٢٥٤,٢٥٣	٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠١٨ م الرصيد في بداية السنة
٨٨,١٣٥,٩٠٠	-	٨٨,١٣٥,٩٠٠	-	-	صافي دخل السنة العائد للمساهمين
٤,٢٢٥,٥١٩	٤,٢٢٥,٥١٩	-	-	-	٧ الخسارة المحققة من بيع لإستثمارات متاحة للبيع
١,٧٢٨,٨٣٧	١,٧٢٨,٨٣٧	-	-	-	٧ التغيرات غير المحققة في القيمة العادلة للإستثمارات المتاحة للبيع
-	-	(١٤,٠٢٧,١٨٠)	١٤,٠٢٧,١٨٠	-	تحويلات
(١٧,٥٥١,٥٤١)	-	(١٧,٥٥١,٥٤١)	-	-	٢٣ مخصص الزكاة للسنة
(٤٤٨,٤٥٩)	-	(٤٤٨,٤٥٩)	-	-	٢٣ مخصص ضريبة الدخل للسنة
٤٣٢,٤١٢,٣١١	٦,٩٩٠,٨٢٣	١٠٧,١٤٠,٠٥٥	٤٣,٢٨١,٤٣٣	٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في نهاية السنة

المجموع	احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات	أرباح مبقاة	احتياطي نظامي	رأس المال	ايضاح
٢٩٧,٥٢٥,٠٧٤	(٥,٧٤٠,٣٩٢)	٩,٤١٥,٢٣٨	١٨,٨٥٠,٢٢٨	٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠١٧ م الرصيد في بداية السنة
٦٧,٠٢٠,١٢٢	-	٦٧,٠٢٠,١٢٢	-	-	صافي دخل السنة العائد للمساهمين
٥,٠٤٢,٧٤٤	٥,٠٤٢,٧٤٤	-	-	-	٧ الخسارة المحققة من بيع لإستثمارات متاحة للبيع
١,٧٣٤,١١٥	١,٧٣٤,١١٥	-	-	-	٧ التغيرات غير المحققة في القيمة العادلة للإستثمارات المتاحة للبيع
-	-	(١٠,٤٠٤,٠٢٥)	١٠,٤٠٤,٠٢٥	-	تحويلات
(١٤,٦٢٦,٢٨٤)	-	(١٤,٦٢٦,٢٨٤)	-	-	٢٣ مخصص الزكاة للسنة
(٣٧٣,٧١٦)	-	(٣٧٣,٧١٦)	-	-	٢٣ مخصص ضريبة الدخل للسنة
٣٥٦,٣٢٢,٠٥٥	١,٠٣٦,٤٦٧	٥١,٠٣١,٣٣٥	٢٩,٢٥٤,٢٥٣	٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م

٢٠١٧ م	٢٠١٨ م	
(بالريالات السعودية)		
٧٤,٤٢٣,٦٤١	٩٧,٣٩٦,٩٧٠	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		صافي دخل السنة
		التعديلات للبيود غير النقدية:
١,٨٠٣,٦٢١	١,٩٢٦,٢٤٣	إستهلاك ممتلكات ومعدات
٨٥٤,١٨٢	(١٢,٣٤٢)	(أرباح) / خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات
٢٨,٣٤٣,٦٢٢	٥,٠٨٨,٨٨٢	مخصص ذمم مدينة مشكوك في تحصيلها
٤,٥٢٦,٧٩٢	٢,٩٨١,٣٣٣	خسارة محققة من إستثمارات متاحة للبيع
١٣٦,٢٤٨	-	خسائر غير محققة من إستثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة
٣,٣١٩,٨٥٨	٢,٩١١,٤٩٩	مخصص تعويض نهاية الخدمة
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(٧,٢٥٢,٣٧٧)	(٣٥,٩٧٦,٧٣٣)	أقساط تأمين وذمم معيدي تأمين مدينة
٢٣,٤٦٧,٥٥٨	٢٦,٥٠٧,٥٢٨	حصة معيدي التأمين من الأقساط غير المكتسبة
١٨,٨٧٨,٤٥٢	٨٣,٨٩١,٣٠٥	حصة معيدي التأمين من المطالبات تحت التسوية
(١٧,٢٥٥,٦٩٠)	١٧,٦٧٤,٩٨٩	حصة معيدي التأمين من المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها
٤,٠٩٠,٨٤١	١,١٤٣,٣٦٨	تكاليف إكتتاب وثائق تأمين مؤجلة
١,٢٧٢,٥١١	١٣٠,٦٤٧	مطلوب من جهات ذات علاقة
(٧,٥٤٣,٥٠٨)	٧,٧٣٥,٠٧٤	مصاريف مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى
١٤,٢٤١,١٠٣	٨,٧٩٥,٧٧٨	ذمم دائنة
(٧٧,٨٣٧,٣٧٥)	(٩,٩٣٢,٩٥٤)	مصاريف مستحقة ومطلوبات أخرى
(٣٥,٠٣٨,٣٢٢)	١,٠٧٦,٢٢٨	أرصدة معيدي تأمين دائنة
(٤٥,٩٤٢,٢٣٥)	٨٩,٤٣٨,٧٧٥	أقساط تأمين غير المكتسبة
(٣,١٣٧,٥٥٨)	(٩٠٧,٤٥٦)	عمولات معيدي التأمين غير المكتسبة
(١٧,٣٥١,٣٦٧)	(٥٩,٣١٣,١٨٠)	مطالبات تحت التسوية
٥٠,٣٠١,٧١٥	(٨,٤٠٤,٣٠٨)	مطالبات متكبدة غير مبلغ عنها
(٣,٨١٧,٤٦٤)	(٣,٩٢٣,٩٨٤)	احتياطي أقساط تأمين إضافية
٨٧٦,٨٠٨	٨,٥٤٧,١٥١	احتياطيات فنية أخرى
١١,٣٦١,٠٥٦	٢٣٦,٧٧٥,٣١٣	
(١,٠٢٢,٠٦١)	(١,٨٢٢,٤٥٢)	مخصص نهاية الخدمة المدفوع
(٢٦٣)	-	فائض مدفوع لحملة الوثائق
(٥,٥٨١,٠٢٧)	(٦,٩٠٥,٣٢٢)	زكاة وضريبة دخل مدفوعة
٤,٧٥٧,٧٠٥	٢٢٨,٠٤٧,٥٣٩	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(١٦,٥٢٠,٧٣٦)	(٢٦,٢١٦,٨٠٠)	إضافات / إستبعاد إستثمارات، صافي
(٢٩٢,٦٠٢,٢٩٣)	(٣٥٩,٠٩٦,٠٢٩)	إضافات ودائع بنكية طويلة الأجل / ذات دخل ثابت
(٣,٠٤٢,٠٢٠)	(١,٠٧٦,٧٢٩)	إضافات / إستبعاد ممتلكات ومعدات، صافي
(٣١٢,١٦٥,٠٤٩)	(٣٨٦,٣٨٩,٥٥٨)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
(٣٠٧,٤٠٧,٣٤٤)	(١٥٨,٣٤٢,٠١٩)	الإنخفاض في النقد وما في حكمه
٦١٧,٦٣٩,٠٦٧	٣١٠,٢٣١,٧٢٣	النقد وما في حكمه في بداية السنة
٣١٠,٢٣١,٧٢٣	١٥١,٨٨٩,٧٠٤	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
		المعاملات غير النقدية:
٦,٧٧٦,٨٥٩	٥,٩٥٤,٣٥٦	ربح غير محقق من إستثمارات متاحة للبيع
٣,٧٣٤,٤٢٣	٤,٦١٠,٠١١	الفائض المحول إلى حساب الفائض غير الموزع (التزام)
٢,٧٢٧,٥٥٦	٢,٧٩٣,٥٠٨	الفائض المحول إلى حسابات العملاء

تعتبر الإيضاحات المرفقة من جزء لا يتجزأ من هذه التقارير المالية.

١- معلومات عامة

تم تأسيس شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني (شركة مساهمة سعودية تأسست في المملكة العربية السعودية)، "الشركة"، بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٢٥ الصادر بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق ٣ أبريل ٢٠٠٧. تعمل الشركة بموجب السجل التجاري رقم ٢٠٥١٠٣٦٣٠٤ الصادر بتاريخ ٢١ محرم ١٤٢٩ هـ الموافق ٣٠ يناير ٢٠٠٨. العنوان المسجل للمكتب الرئيسي للشركة هو كما يلي:

شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني

المكتب الرئيسي

طريق الملك فهد

ص ب: ١٠٢٢

الخبر ٣١٩٥٢، المملكة العربية السعودية

يتمثل نشاط الشركة الرئيسي في مزاولة أعمال التأمين التعاوني وكل ما يتعلق بهذه الأعمال، وذلك وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ("النظام") ولوائحه التنفيذية في المملكة العربية السعودية. وتشتمل أنشطتها الرئيسية على التأمين الطبي والسيارات والهندسي والحوادث العامة وغيرها.

في ٣١ يوليو ٢٠٠٣، الموافق ٢ جمادى الثاني ١٤٢٤ هـ، صدر قانون مراقبة شركات التأمين التعاوني ("قانون التأمين") بموجب المرسوم الملكي رقم (م / ٣٢). في ٢٣ ربيع الأول ١٤٢٩ هـ الموافق ٣١ مارس ٢٠٠٨، منحت مؤسسة النقد العربي السعودي ("ساما")، باعتبارها السلطة الرئيسية المسؤولة عن تطبيق قانون التأمين وإدارته ولائحته التنفيذية، الترخيص للشركة بمزاولة أنشطة التأمين في المملكة العربية السعودية.

في ١٨ أبريل ٢٠١٨ الموافق ٢ شعبان ١٤٣٩ هـ، عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية للموافقة على تغيير اسم الشركة من "شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني" إلى "شركة الاتحاد للتأمين التعاوني". تم الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي على التغيير في ٥ نوفمبر ٢٠١٧ الموافق ١٦ صفر ١٤٣٩ هـ. في ١ يناير ٢٠١٩، الموافق ٢٥ ربيع الثاني ١٤٤٠ هـ، أعلنت الشركة على تداول تغيير اسمها وذلك بعد استكمال المتطلبات القانونية.

وافق مجلس الإدارة على الموافقة على توزيع الفائض من عمليات التأمين وفقاً للوائح التنفيذية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، حيث يحصل مساهمو الشركة على ٩٠٪ من الفائض السنوي من عمليات التأمين ويحصل حاملو الوثائق على ١٠٪ المتبقية. يتم تحويل أي عجز ناتج عن عمليات التأمين إلى عمليات المساهمين بالكامل.

٢- أسس الإعداد

أعدت هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من مؤسسة النقد العربي السعودي ("ساما") بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل الذي يتطلب تطبيق جميع المعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، باستثناء تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) "ضرائب الدخل والتفسير رقم (٢١) الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي "الضرائب"، حيث إنهما يتعلقان حتى الآن بالزكاة وضريبة الدخل. وبناءً على التعميم رقم ٣٨١٠٠٠٧٤٥١٩ الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي ("ساما") بتاريخ ١١ إبريل ٢٠١٧ والتعديلات اللاحقة من خلال بعض التوضيحات المتعلقة بالمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل ("تعميم ساما")، تُقيد الزكاة وضريبة الدخل كإستحقاقات على أساس ربع سنوي من خلال حقوق المساهمين ضمن الأرباح المبقاة.

تُعدّ القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء قياس كلاً من الإستثمارات المحفوظ بها لأغراض المتاجرة والإستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة والتزام المزايا المحددة والذي يُعترف به بالقيمة الحالية لإلتزام المستقبلي بإستخدام طريقة وحدة الإلتزام المقدرة. لا يتم عرض قائمة المركز المالي للشركة وفقاً للتصنيف المتداول / غير المتداول. وبإستثناء الممتلكات والمعدات والأصول غير الملموسة والوديعة النظامية والشهرة ومكافآت نهاية الخدمة وعمولة الوديعة النظامية المستحقة الدفع وأقساط التأمين غير المحققة المتعلقة بالهندسة، فإن عمولة إعادة التأمين غير المحققة وتكلفة اكتتاب بوالص التأمين المؤجلة والمطالبات تحت التسوية والمطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها والاحتياطيات الفنية وجميع الأصول والمطلوبات الأخرى ذات طبيعة قصيرة الأجل، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

تعرض الشركة قائمة المركز المالي الخاصة بها على أساس ترتيب السيولة. ووفقاً لنظام التأمين السعودي، تحتفظ الشركة بدفاتر حسابات مستقلة لكل من عمليات التأمين وعمليات المساهمين وتعرض القوائم المالية وفقاً لذلك ضمن الإيضاح (٣٦). وتُقيّد الأصول والمطلوبات والإيرادات والمصاريف المنسوبة بوضوح إلى أي من هذين النشاطين في الحسابات ذات العلاقة. وتُحدد وتوافق الإدارة ومجلس الإدارة أساس توزيع المصاريف من العمليات المشتركة.

٢- أسس الإعداد (تتمة)

تُدرج قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التدفقات النقدية لعمليات التأمين وعمليات المساهمين، المعروضة في الإيضاح (٣٦) من القوائم المالية، كمعلومات مالية إضافية تماشيًا مع المتطلبات التوجيهية الصادرة عن اللانحة التنفيذية لمؤسسة النقد العربي السعودي ("ساما"). وتتطلب اللانحة التنفيذية لمؤسسة النقد العربي السعودي ("ساما") فصلاً واضحاً بين الأصول والمطلوبات والدخل والمصاريف لكل من عمليات التأمين وعمليات المساهمين؛ ومن ثمّ فلا تُظهر قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل الآخر وقائمة التدفقات النقدية المُعدّة لعمليات التأمين وعمليات المساهمين، كما هو مُشار إليها أعلاه، سوى الأصول والمطلوبات والدخل والمصاريف والأرباح أو الخسائر الشاملة للعمليات ذات الصلة.

عند إعداد المعلومات المالية على مستوى الشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، يتم دمج الأرصدة ومعاملات عمليات التأمين مع عمليات المساهمين. يتم حذف الأرصدة التشغيلية المتداخلة، المعاملات والأرباح والخسائر غير المحققة، إن وجدت، بالكامل أثناء الدمج. إن السياسات المحاسبية المطبقة لعمليات التأمين وعمليات المساهمين متماثلة بالنسبة للمعاملات والأحداث في الظروف المماثلة.

عُرِضت هذه القوائم المالية بالريال السعودي الذي هو أيضاً العملة الوظيفية المستخدمة لدى الشركة. وتُقَرَّب جميع البيانات المالية المعروضة بالريال السعودي إلى أقرب ريال سعودي، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

تواصل الشركة تطبيق السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر.

٣- السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية. طُبِّقت هذه السياسات على أساس ثابت على كافة السنوات المعروضة، باستثناء تطبيق التعديلات على المعايير الحالية المذكورة أعلاه والتي لم يكن لها تأثير جوهري على هذه القوائم المالية في السنة الحالية أو السنوات السابقة ويُتوقَّع أن يكون تأثيرها غير هام في السنوات المستقبلية:

١-٣ المعايير الدولية الجديدة للتقارير المالية والتفسيرات الجديدة الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي وتعديلاتها، المطبقة من قبل الشركة

لقد طبقت الشركة التعديلات والتتحيات التالية على المعايير القائمة التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية:

المعيار	الوصف
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠)	إيرادات من عقود ميرمة مع العملاء تحويل الاستثمار العقاري - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠)
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي رقم (٢٢)	المعاملات بالعملة الأجنبية والعرض المُتَمَّع
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨)	دورة التحسينات السنوية للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٤ على المعايير الدولية للتقرير المالي
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٤)	التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٤): "تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) "الأدوات المالية مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٤) "عقود التأمين"
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٢)	التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٢) "تصنيف معاملات الدفع على أساس الأسهم وقياسها"

لم يكن لتطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة ذات الصلة المنطبقة على الشركة أي تأثير جوهري على هذه القوائم المالية.

٢-٣ المعايير الصادرة غير سارية المفعول حتى الآن

فيما يلي قائمة بالمعايير الصادرة غير سارية المفعول حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة. وتضم القائمة المعايير والتفسيرات الصادرة والتي تتوقع الشركة بدرجة معقولة أن تطبقها في المستقبل. وتتوي الشركة تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية المفعول.

اعتباراً من الفترات التي تبدأ
في أو اللاحقة لهذا التاريخ

المعيار / التفسير	الوصف	١ يناير ٢٠١٩
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي رقم (٢٣)	الحصص الطويلة الأجل في شركات زميلة ومشاريع مشتركة عدم التيقن حول معالجات ضريبة الدخل	١ يناير ٢٠١٩ ١ يناير ٢٠١٩
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٣) والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١١) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٣)	عقود الإيجار دورة التحسينات السنوية للأعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٧ على المعايير الدولية للتقرير المالي	١ يناير ٢٠١٩
معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩)	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) - تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها	١ يناير ٢٠١٩
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٧)	أدوات مالية عقود تأمين	١ يناير ٢٠٢٢ ١ يناير ٢٠٢٢

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣ معايير صادرة ولم يتم تطبيقها بعد (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية

من المتوقع أن ينتج عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) إعادة تصنيف جزء جوهري من الموجودات المالية والمصنفة حالياً كاستثمارات متاحة للبيع، وتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. إن المخصصات الدائنة لمقابلة الموجودات المالية والمسجلة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، وتغيرات قيمتها العادلة المعترف بها في قائمة الدخل الشامل، من المتوقع أن تزداد نتيجة لتطبيق طريقة الخسارة الانتمائية المتوقعة. عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٤) المعدل "عقود التأمين" قد يصنف المزيد من الموجودات المالية حسب القيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة وفق خيار القيمة العادلة. تتابع الشركة تعديلات مجلس معايير المحاسبة الدولية على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٤) والذي سمح بإعفاء مؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) بالنسبة للشركات التي تتعلق أنشطتها بالتأمين. اختارت الشركة تأجيل تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) إلى تاريخ ١ يناير ٢٠٢١.

٣-٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية:

تصنيف المنتج

عقود تأمين

تتمثل عقود التأمين في تلك العقود التي تقبل فيها الشركة ("المؤمن") تحمّل مخاطر التأمين الجوهريّة من طرف آخر ("حاملو بوالص التأمين") وذلك بموافقتها على تعويض حاملي بوالص التأمين في حالة وقوع حدث محدد غير مؤكد حدوثه في المستقبل ("الحدث المؤمن عليه") بما قد يؤثر سلبيًا على حاملي بوالص التأمين. وكميّداً عام، تُحدّد الشركة ما إذا كان لديها مخاطر تأمين جوهريّة، وذلك بمقارنة العوائد المُستحقّة الدفع بعد الحدث المؤمن عليه مع المنافع المُستحقّة إذا لم يقع هذا الحدث المؤمن عليه. ويمكن أيضاً لعقود التأمين أن تحول مخاطر مالية.

عقود استثمار

تتمثل عقود الاستثمار في تلك العقود التي تحول مخاطر مالية جوهريّة غير أنها ليست مخاطر تأمين هامة. وتتمثل المخاطر المالية في مخاطر نشوء تغيّر مستقبلي محتمل في واحد أو أكثر من سعر الفائدة المُحدّد أو سعر الأداة المالية أو سعر السلع أو سعر صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو المعدلات أو التصنيف الائتماني أو المؤشر الائتماني أو المتغيّرات الأخرى، شريطة أن يكون المتغير ليس خاصاً بطرف العقد في حالة المتغير غير المالي.

وبمجرد تصنيف العقد على أنه عقد تأمين، فإنّه يظل مصنفاً كذلك لباقي مدته، حتى لو انخفضت مخاطر التأمين إنخفاضاً جوهرياً خلال هذه الفترة، ما لم تُسدّد أو تنتهي صلاحية كافة الحقوق والإلتزامات. ومع ذلك، يمكن إعادة تصنيف عقود الاستثمار كعقود تأمين بعد بدنها إذا أصبحت مخاطر التأمين جوهريّة.

شهرة

تُقاس الشهرة مبدئياً بفائض القيمة العادلة للعرض المدفوع عن القيمة العادلة للأصول والمطلوبات القابلة للتحديد المستحوذ عليها. وبعد الاعتراف المبدئي بالشهرة، فإنها تُقاس بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة ناشئة عن انخفاض القيمة. ولأغراض اختبار انخفاض القيمة، تُوزّع الشهرة المقتناة في جميع المنشآت، وذلك من تاريخ الاستحواذ، على كل وحدة من الوحدات المُدرّة للشركة والتي يُتوقع لها أن تستفيد من تجميع المنشآت، بصرف النظر عن تخصيص الأصول أو المطلوبات الأخرى للمنشأة المستحوذ عليها إلى تلك الوحدات.

وعند تخصيص الشهرة لوحدة مدرة للنقد واستبعاد جزء من هذه الوحدة، تُدرج الشهرة المتعلقة بالعملية المستبعدة بالقيمة الدفترية للعملية عند تحديد الربح أو الخسارة من الاستبعاد. وتُقاس الشهرة المستبعدة في ظل تلك الظروف بناءً على القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحفوظ به من الوحدة المدرة للنقد.

ويُجرى اختبار الإنخفاض في قيمة الشهرة سنويًا عندما تشير الظروف إلى احتمال تعرّض القيمة الدفترية للإنخفاض.

ويُحدّد الإنخفاض في قيمة الشهرة بتقييم القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. وفي حال إنخفاض القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد عن قيمتها الدفترية، يُعزّف بالخسارة الناشئة عن الإنخفاض في القيمة. علماً بأن الخسائر الناشئة عن الإنخفاض في قيمة الشهرة لا يمكن ردها في الفترات المستقبلية.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الممتلكات والمعدات

تثبت الممتلكات والمعدات مبدئياً بالتكلفة وتدرج لاحقاً بالتكلفة مخصوماً منها الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة المصاريف المرتبطة مباشرة بتملك الموجودات. وتدرج التكاليف اللاحقة بالقيمة الدفترية للأصول أو يتم الاعتراف بها كأصول مستقلة، كما هو مناسباً، وذلك فقط عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مرتبطة بالبند إلى الشركة وعندما يمكن قياس تكلفة البند بصورة يعتمد عليها. تقيد جميع مصاريف الإصلاح والصيانة الأخرى على قائمة الدخل خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها، ويقدد الاستهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدره التالية:

السنوات

١٠
٤ - ١٠
٤

التحسينات على العقارات المستأجرة
الأثاث والتجهيزات والمكينية
السيارات

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدره والقيمة المتبقية في نهاية كل فترة تقرير ويتم تعديلها إذا كان ذلك مناسباً. تتم مراجعة القيمة الدفترية لهذه الموجودات للتأكد من عدم وجود انخفاض في قيمتها وذلك عند وجود أحداث أو ظروف تشير إلى عدم إمكانية تحصيل القيمة الدفترية. في حال توفر أي من هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة المقدره القابلة للإسترداد، تخفض قيمة الموجودات للوصول إلى قيمتها القابلة للإسترداد.

تحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن الاستبعادات بمقارنة قيم المتحصلات بالقيمة الدفترية، وتدرج الفروق ضمن بند "الإيرادات الأخرى، صافي" في قائمة الدخل.

الموجودات غير الملموسة

تُسجَلُ الأصول غير الملموسة مبدئياً بالتكلفة وتُدرَجُ لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وأي خسائر متراكمة ناشئة عن الإنخفاض في القيمة. تتألف الأصول غير الملموسة من تكاليف البرامج الإلكترونية وتكاليف التطبيق ذات العلاقة. وتُوجَلُ جميع هذه التكاليف المتعلقة بحزمة البرامج وتُطْفَأُ وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة خمس سنوات. ويُعْتَرَفُ بمصروف الإطفاء المتكبد على الأصول غير الملموسة في قائمة الدخل.

تكاليف اكتتاب بوالص تأمين

تُرَسَمَلُ العمولة المدفوعة لموظفي المبيعات الداخلية والتكاليف المباشرة الإضافية المُتَكَبِّدَة عن اكتتاب وتجديد عقود التأمين كأصل. وتُطْفَأُ تكاليف اكتتاب بوالص التأمين لاحقاً وفقاً لشروط عقود التأمين التي تتعلق بها عند اكتساب أقساط التأمين. يتم اثبات الإطفاء ضمن بند "تكاليف إكتتاب وثنائق تأمين" في قائمة الدخل.

أدوات مالية

إن الأداة المالية هي أي عقد ينشأ منه أصل مالي لمنشأة ومطلوب مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى. تتكوّن الأدوات المالية من الأصول المالية والمطلوبات المالية.

تتألف الأصول المالية لدى الشركة من نقد وما في حكمه وإستثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة وإستثمارات مباحة للبيع وأقساط وأرصدة تأمين مدينة وحصة معيدي التأمين من مطالبات تحت التسوية ومبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة ومبالغ مستحقة من المساهمين وأصول أخرى.

وتتألف المطلوبات المالية من إجمالي مطالبات تحت التسوية وأرصدة معيدي تأمين دائنة ودمم دائنة ومبالغ مستحقة إلى جهات ذات علاقة ومبالغ مستحقة لعمليات المساهمين وإيرادات عمولة وديعة نظامية مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى.

قياس القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر المقبوض نظير بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض إجراء معاملة بيع الأصل أو تحويل الإلتزام إما:

- في السوق الرئيسي للأصول أو المطلوبات
- في ظل عدم وجود السوق الرئيسية، في أكثر الأسواق استفادة من الأصول أو المطلوبات.

ويجب أن تكون السوق الرئيسية أو الأكثر فائدة متاحة للشركة.

وتُقاسُ القيمة العادلة للأصول أو المطلوبات بإستخدام افتراضات على أن المشاركين في السوق سيستخدمونها عند تسعير الأصول أو المطلوبات وعلى فرضية أن المشاركين في السوق يسعون لتحقيق أفضل منافع اقتصادية لهم.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة للإدوات المالية

ويراعي قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي قدرة المشاركين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية باستخدام الأصل على نحو أفضل وأعلى فائدة ممكنة أو عن طريق بيعه لمشارك آخر في السوق سيستخدم الأصل على نحو أفضل وأعلى فائدة ممكنة.

وتستخدم الشركة طرق التقييم الفنية الملائمة للظروف والتي توفر بيانات كافية لقياس القيمة العادلة لتعظيم الاستفادة من المدخلات القابلة للملاحظة ذات العلاقة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

وتُصنّف كافة الأصول والمطلوبات، التي تُقاس قيمتها العادلة أو يُفصَح عنها في القوائم المالية، ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المُبيّن أدناه، على أساس مدخلات المستوى الأدنى والهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى (١) : الأسعار المُدرّجة (بدون تعديل) في سوق نشط لأصول ومطلوبات مماثلة
- المستوى (٢) : طرق تقييم فنية تعتبر مدخلات المستوى الأدنى والهامة لقياس القيمة العادلة لها قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة
- المستوى (٣) : طرق تقييم فنية تعتبر مدخلات المستوى الأدنى والهامة لقياس القيمة العادلة لها غير قابلة للملاحظة.

وفيما يتعلق بالأصول والمطلوبات المعترف بها في القوائم المالية على نحو متكرر، تحدد الشركة فيما لو أجريت التحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي بإعادة تقييم التصنيف (على أساس مدخلات الحد الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية مُفصَح عنها.

محاسبة تاريخ التداول

يُعترفُ / يتوقف الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع الاعتيادية للأصول المالية بتاريخ التداول (التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء الأصول أو بيعها). وعمليات الشراء والبيع الاعتيادية للأصول المالية هي معاملات تتطلب تسوية الأصول خلال إطار زمني تحده الأنظمة أو العرف في السوق.

إستثمارات

يُعترفُ مبدئياً بكافة الإستثمارات، باستثناء المحفظ بها بغرض المتاجرة بالتكلفة، والتي تمثل القيمة العادلة للعبء المدفوع بما في ذلك تكلفة المعاملات المرتبطة بالإستثمارات.

إستثمارات محفظ بها بغرض المتاجرة

تُصنّفُ الإستثمارات التي يتم شراؤها بنية بيعها خلال مدة قصيرة الأجل كإستثمارات بغرض المتاجرة. وتُقاس هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة وتدرج في قائمة المركز المالي. وتُدرجُ الأرباح والخسائر غير المحققة في قائمة الدخل للفترة المالية.

إستثمارات متاحة للبيع

يُمثّلُ هذا البند الإستثمارات التي لا يتم شراؤها بغرض الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها ولا لأغراض المتاجرة. وتُدرج هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة. وتُقيد أو تُحْمَلُ التغيرات في القيمة العادلة على قائمة الدخل. وفي حال وجود دليل موضوعي على إمكانية وجود إنخفاض في قيمة الإستثمارات، تُحدّدُ القيمة القابلة للإسترداد المُقدّرة لهذه الإستثمارات، ويُعترفُ في قائمة الدخل بأي خسارة ناشئة عن الإنخفاض في القيمة والمتمثلة في الفرق بين القيمة القابلة للإسترداد والقيمة الدفترية.

تحديد القيمة العادلة للإستثمارات

وبالنسبة للإستثمارات التي تتم المتاجرة بها في الأسواق النشطة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المدرجة في السوق. بالنسبة للإستثمارات غير المدرجة في السوق المالية، تُحدّدُ القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لإستثمارات مشابهة أو على أساس التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة وعوامل أخرى ذات علاقة. وتعتبر التكلفة بمثابة القيمة العادلة في حال عدم وجود معلومات موثوقة حول القيمة العادلة لمثل هذه الإستثمارات.

ويُحاسبُ عن القيم الدفترية للبيع الجزئي لهذه الإستثمارات وفقاً لطريقة المتوسط المرجح.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

التوقف عن الإعراف

أصول مالية

يتم التوقف عن الإعراف بالأصل المالي (أو متي يكون منطبقًا، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المشابهة) (أي المستبعدة من قائمة المركز المالي للشركة) بصورة رئيسية عند:

- انتهاء صلاحية الحق في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل، أو
- تحويل الشركة حقها في الحصول على التدفقات النقدية من الأصل أو تحمّلها الإلتزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل إلى طرف آخر دون تأخير جوهري بموجب "ترتيبات فورية"، وذلك عند:

(أ) تحويل الشركة، بصورة جوهريّة، لكافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل، أو
(ب) لم تحوّل الشركة أو تحتفظ، بصورة جوهريّة، بكافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل ولكنها حوّلت السيطرة على الأصل.

مطلوبات مالية

يتوقف الإعراف بالمطلوبات المالية عند سداد الإلتزام المُستحقّ ضمن المطلوبات أو الغائه أو انتهاء مدته. وعند استبدال الإلتزام مالي حالي بأخر من نفس الجهة بشروط مختلفة بصورة جوهريّة أو تُعدّل شروط الإلتزامات الحالية تعديلًا جوهريًا، يُعتبر هذا التغيير أو التعديل على أنه توقف عن الإعراف بالإلتزام الأصلي والإعراف بالإلتزام جديد. ويُعرّف بالفرق في القيم الدفترية في قائمة الدخل.

إنخفاض في قيمة أصول مالية

أصول مالية مُدرّجة بالتكلفة المُطفاة

تجري الشركة، في كل نهاية فترة مالية، تقييمًا لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إنخفاض قيمة أصل مالي معين أو مجموعة من الأصول المالية. وتنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية وتُتكدّد الخسائر الناشئة عن الإنخفاض في القيمة فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث الإنخفاض في القيمة كنتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الإعراف المبني للأصل وأن لحدث الخسارة (أو أحداث الخسارة) أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المُقدّرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بشكل موثوق به.

وفي حالة نقصان مبلغ الخسارة الناشئة عن الإنخفاض في القيمة في فترة لاحقة، بحيث يمكن ربط النقص بصورة موضوعية بحدث ما يقع بعد الإعراف بالإنخفاض في القيمة، يتم رد الخسارة الناشئة عن الإنخفاض في القيمة المُعرّف بها سابقًا من خلال تعديل حساب المخصص. ويُعرّف بمبلغ الرد في قائمة الدخل.

إستثمارات متاحة للبيع

تجري الشركة، في كل تاريخ قائمة مركز مالي، تقييمًا لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على إنخفاض قيمة أصل مالي معين أو مجموعة من الأصول المالية. وفي حالة إستثمارات حقوق الملكية المُصنّفة كإستثمارات متاحة للبيع، فإنّ الإنخفاض الهام أو الطويل الأمد في القيمة العادلة للأوراق المالية بأقل من تكلفتها يعتبر دليلًا موضوعيًا على الإنخفاض في القيمة والذي ينشأ عن الإعراف بخسارة الإنخفاض في القيمة.

وتُستبعد من حقوق المساهمين الخسارة المتراكمة، التي تُقاس على أساس الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقصًا أي خسارة ناشئة عن إنخفاض قيمة ذلك الأصل المالي المُعرّف بها سابقًا في الربح أو الخسارة، ويُعرّف بها في قائمة الدخل. وإذا ما زادت، في فترة لاحقة، القيمة العادلة لأداة دين مصنّفة كمتاحة للبيع، وكان من الممكن ربط الزيادة بصورة موضوعية بحدث يقع بعد الإعراف بالخسارة الناشئة عن الإنخفاض في القيمة، يتم رد الخسارة الناشئة عن الإنخفاض في القيمة من خلال قائمة الدخل.

أصول مالية مُدرّجة بالتكلفة

يمثل الإنخفاض في القيمة مقدار الفرق بين التكلفة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة وفقًا لمعدل العائد الراهن في السوق للأصول المالية المشابهة.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إنخفاض في قيمة أصول غير مالية

تجري الشركة، في كل فترة مالية، تقييمًا للتحقق مما إذا كان هناك مؤشر يدل على احتمالية انخفاض قيمة أصل ما، وفي حال وجود مثل هذا المؤشر أو عندما يستلزم الأمر إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي، تقدر الشركة قيمة الأصول القابلة للإسترداد. تتمثل قيمة الأصل القابلة للإسترداد في قيمته العادلة أو القيمة العادلة للوحدة المولدة للنقد ناقصًا تكاليف البيع وقيمه قيد الاستخدام، أيهما أعلى. وتُحدّد القيمة القابلة للإسترداد لكل أصل بشكل منفرد إلا إذا كان الأصل لا يحقق تدفقات نقدية مستقلة إلى حد كبير عن المتحقق من أصول أخرى أو مجموعة من الأصول. وعند تجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد قيمته القابلة للإسترداد، يُعتبر الأصل منخفض القيمة، ويُخفّض إلى قيمته القابلة للإسترداد.

وعند تقييم القيمة قيد الاستخدام، تُخصّم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية إلى قيمها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة بحيث يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. وعند تحديد القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، يُؤخذ في الإعتبار معاملات السوق الأخيرة. وفي حال تعدد تحديد هذه المعاملات، تُستخدم طريقة تقييم ملائمة. وتُعزّز هذه العمليات الحسابية بطرق التقييم المتعددة وأسعار الأسهم المدرجة للشركات أو المؤشرات الأخرى المتاحة للقيمة العادلة.

وتبني الشركة حسابات الإنخفاض في القيمة على أساس الموازنات التفصيلية والإحتسابات المتوقعة، التي تُعدّ بصورة مستقلة عن كل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للشركة المخصص لها الأصول. وتغطي هذه الموازنات والإحتسابات المتوقعة بصفة عامة فترة خمس سنوات. وبالنسبة للفترة الأطول، يُحتسب معدل النمو الطويل الأجل ويُطبّق على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للمشاركة بعد السنة الخامسة.

ويُعترف بالخسائر الناشئة عن الإنخفاض في القيمة في قائمة الدخل.

شهرة

ويُجرى اختبار الإنخفاض في قيمة الشهرة سنويًا عندما تشير الظروف إلى احتمال تعرّض القيمة الدفترية للإنخفاض. ويُحدّد الإنخفاض في قيمة الشهرة بتقييم القيمة القابلة للإسترداد للوحدات المولدة للنقد التي تتعلق بها الشهرة. وفي حال إنخفاض القيمة القابلة للإسترداد للوحدات المولدة للنقد عن قيمتها الدفترية، يُعترف بالخسارة الناشئة عن الإنخفاض في القيمة. وتُجري الشركة اختبار الإنخفاض في القيمة بشكل سنوي للشهرة كما في ٣١ ديسمبر.

وقد حدّدت القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد لأعمال التأمين غير التأمين على الحياة والوحدة المُدرّة للنقد لأعمال خدمات إدارة الإستثمارات على أساس حساب القيمة قيد الاستخدام. ويتطلب الإحتساب من الشركة إجراء تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من كل وحدة من الوحدات المولدة للنقد وخصم هذه المبالغ باستخدام معدل مناسب يعكس مخاطر تلك التدفقات النقدية لإحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

لا يتم رد الخسائر الناشئة عن الإنخفاض في القيمة المُسجّلة سابقًا للشهرة في الفترات المستقبلية.

أقساط تأمين مدينة وأرصدة معيدي تأمين مدينة

يُعترف بأقساط التأمين المدينة وأرصدة إعادة التأمين المدينة عند إستحقاقها، ويتم قياسها عند الإعتراف المبني بها بالقيمة العادلة للمبالغ المقبوضة أو المُستحقة القبض وتُدْرَج بالإجمالي ناقصًا المخصص المكون لأي مبالغ غير قابلة للتحويل (مخصص الديون مشكوك في تحصيلها) وأي إنخفاض في قيمتها. وتشطب الديون المعدومة عند تكّدها. تُجرى مراجعة القيم الدفترية لأقساط التأمين المدينة وأرصدة إعادة التأمين المدينة لتحديد مدى الإنخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التقلبات في الظروف إلى احتمالية عدم إسترداد القيمة الدفترية، ويتم تحميل الخسارة الناشئة عن الإنخفاض في القيمة على قائمة الدخل. ويتوقف الإعتراف بأقساط التأمين المدينة وأرصدة إعادة التأمين المدينة عند استيفاء معايير التوقف عن الإعتراف بالأصول المالية.

ذمم دائنة ومستحقات

يُعترف بالإنترزامات عن المبالغ التي يتعين دفعها مستقبلاً لقاء الخدمات التي تم الحصول عليها، سواء تسلمت الشركة فواتير بها أم لا.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الإعتراف بالإيرادات

أقساط وعمولات إعادة التأمين

تُسَجَّلُ أقساط التأمين والعمولات في قائمة الدخل على أساس تناسبي على مدى فترات بوالص التأمين التي تخصصها. ويُفصَحُ عن الجزء الذي سيتحقق في المستقبل من أقساط التأمين وحصة أقساط إعادة التأمين وعمولات إعادة التأمين كأقساط تأمين غير مكتسبة وعمولات معيدي تأمين غير مكتسبة، على التوالي، وتُوجَّلُ وفقاً للطرق التالية:

- الأقساط المكتسبة خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من الفترة بالنسبة للشحن البحري،
 - طريقة احتساب محددة مسبقاً لفئة التأمين الهندسي عن المخاطر المتعاقد عليها لمدة تزيد عن سنة واحدة. ووفقاً لطريقة الاحتساب هذه، تتحقق الأقساط الأقل في السنة الأولى وتزيد تدريجياً في نهاية مدة بوليصة التأمين،
 - عدد الأيام الفعلية لفئات التأمين الأخرى،
- وتُثَمَّلُ الأقساط غير المكتسبة الحصة في أقساط التأمين المكتسبة المتعلقة بفترة التغطية سارية المفعول. ويُدرَجُ التغيير في مخصص الأقساط غير المكتسبة في قائمة الدخل بنفس طريقة الإعتراف بالإيرادات على مدى فترة المخاطر.

إيرادات الفوائد

يُعْتَرَفُ بإيرادات الفوائد عن الودائع لأجل على أساس الإستحقاق.

توزيعات ارباح

توزيعات الأرباح يُعْتَرَفُ بها عند نشوء الحق في استلام توزيعات الأرباح.

مطالبات

يتألف إجمالي المطالبات من المنافع والمطالبات المدفوعة إلى حاملي بوالص التأمين والطرف الثالث ومصاريف تسويات الخسائر ذات العلاقة، بالصافي بعد حسم الإنقادات والإستردادات الأخرى، وتُحْمَلُ على قائمة الدخل كتغيرات متكبدة عند تقييم المطالبات الناشئة عن عقود حاملي بوالص التأمين ومصاريف تسوية المطالبات الداخلية والخارجية.

ويتألف إجمالي المطالبات تحت التسوية من إجمالي التكلفة المُقدَّرة للمطالبات المُتَكَبِّدة والتي لم يتم تسويتها بتاريخ قائمة المركز المالي مع تكاليف إدارة المطالبات، سواء قام المُؤمَّن عليه بالإبلاغ عنها أم لا.

وتُجَنَّبُ مخصصات للمطالبات المبلَّغ عنها غير المدفوعة كما بتاريخ قائمة المركز المالي على أساس تقدير كل حالة على حده. بالإضافة إلى ذلك، وبناءً على تقديرات الإدارة وخبرة الشركة السابقة، يُحتفظ بمخصص تكلفة سداد المطالبات المُتَكَبِّدة غير المبلَّغ عنها، بما في ذلك تكاليف إدارة المطالبات بتاريخ قائمة المركز المالي. ويُدرَجُ الفرق بين المخصصات بتاريخ قائمة المركز المالي والتسويات والمخصصات في السنة التالية في قائمة الدخل لتلك السنة. وتُظَهَرُ المطالبات تحت التسوية على أساس إجمالي، وتُظَهَرُ حصة معيدي التأمين ذات العلاقة بصورة مستقلة. علاوة على ذلك، لا تخصم الشركة مطلوباتها لقاء المطالبات غير المدفوعة لأنه يُتَوَقَّعُ سداد كافة المطالبات فعلياً خلال سنة واحدة من تاريخ قائمة المركز المالي.

مطالبات إعادة تأمين

يُعْتَرَفُ بمطالبات إعادة التأمين عند الإعتراف بإجمالي مطالبات التأمين ذات العلاقة وفقاً لشروط العقد ذي الصلة.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إعادة تأمين

إن العقود التي تبرمها الشركة مع معيدي التأمين، والتي تُعوّض الشركة بموجبها عن الخسائر من عقد أو أكثر من العقود التي تصدرها الشركة والتي تستوفي متطلبات تصنيف عقود التأمين، تُصنّف كعقود إعادة تأمين. وتُصنّف العقود التي لا تستوفي متطلبات التصنيف، كأصول مالية.

ويؤثر برنامج إعادة التأمين للشركة من خلال اتفاقيات نسبية وغير نسبية واختيارية بناءً على سياسة الشركة المتعلقة بصافي المحتجزات وحدود الاتفاقيات وطبيعة المخاطر وحجمها.

وتُسند الشركة مخاطر التأمين المتعلقة بكافة أعمالها في السياق الطبيعي للأعمال. وتُمثّل أصول إعادة التأمين الأرصدة المُستحقة من شركات إعادة التأمين. وتُقدّر المبالغ القابلة للإسترداد بطريقة تتماشى مع مخصص المطالبات تحت التسوية ووفقاً لعقد إعادة التأمين.

وتُجرى مراجعة للإنخفاض في القيمة بتاريخ كل قائمة مركز مالي، أو بشكل أكثر تكراراً عند ظهور مؤشر يدلّ على الإنخفاض في القيمة خلال السنة المالية ويحدث الإنخفاض في القيمة عند وجود دليل موضوعي يشير إلى احتمالية عدم إسترداد الشركة للمبالغ القائمة طبقاً لشروط العقد، وعند إمكانية قياس تأثير ذلك على المبالغ التي ستقبضها الشركة من معيدي التأمين بصورة موثوق بها. ويتم إثبات الخسارة الناشئة عن الإنخفاض في القيمة في قائمة الدخل. ولا تعفي اتفاقيات إعادة التأمين المُسندة الشركة من إلتزاماتها تجاه حاملي بوالص التأمين.

ويُعتَرَف بأقساط ومطالبات إعادة التأمين المتحمّلة كإيرادات ومصاريف بنفس الطريقة التي كانت ستكون عليها لو أنّ إعادة التأمين اعتُبرت عملاً مباشراً، بعد الأخذ بعين الإعتبار تصنيف المنتج لأعمال إعادة التأمين.

وتُمثّل مطالبات إعادة التأمين الأرصدة المُستحقة لشركات إعادة التأمين. ويُجرى تقدير المبالغ المُستحقة الدفع بطريقة تتماشى مع عقد إعادة التأمين ذي العلاقة. ويتوقف الإعتراف بأصول أو مطالبات إعادة التأمين عند تسديد الحقوق التعاقدية أو انتهائها أو عند تحويل العقد إلى طرف آخر.

وتُظهر أقساط التأمين والمطالبات على أساس الإجمالي.

ويُعتَرَف بالمطالبات المُسترددة من معيدي التأمين كأصل في نفس الوقت الذي يُعتَرَف فيه بالمطالبات، والتي ينشأ عنها حق الإسترداد، كإلتزام وتُقاس بالمبلغ المتوقع إسترداده.

تكاليف اكتتاب بوالص تأمين مؤجلة

إن التكاليف المباشرة وغير المباشرة المُتكبّدة خلال الفترة المالية التي ينشأ فيها اكتتاب عقود تأمين أو تجديدها تُوجَل في حدود هذه التكاليف القابلة للإسترداد من أقساط التأمين المستقبلية. ويُعتَرَف بكافة تكاليف الإكتتاب الأخرى كمصرف عند تكبدها. وبعد الإعتراف الأولي بتكاليف اكتتاب وثائق التأمين المؤجلة، فإنها تُطْفَأ على الفترة التي تتحقق خلالها الإيرادات. وتُطْفَأ حصة معيدي التأمين من تكاليف الإكتتاب المؤجلة بنفس طريقة تسجيل إطفاء الأصل ذي العلاقة في قائمة الدخل.

تتم المحاسبة عن التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو الطريقة المتوقعة لاستنفاد المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تتضمنها هذا الأصل بتعديل فترة الإطفاء، ويُعتبر ذلك كتغير في التقديرات المحاسبية.

وتُجرى مراجعة للإنخفاض في القيمة بكل تاريخ للقوائم المالية، أو بشكل أكثر تكراراً عند ظهور مؤشر يدلّ على الإنخفاض في القيمة. وعند إنخفاض القيمة القابلة للإسترداد عن القيمة الدفترية، يُعتَرَف بالخسارة الناشئة عن الإنخفاض في القيمة في قائمة الدخل. تُؤخذ تكاليف الإكتتاب المؤجلة بعين الإعتبار أيضاً عند إجراء اختبار كفاية المطالبات لكل فترة مالية. ويتوقف الإعتراف بتكاليف الإكتتاب المؤجلة عند تسوية العقود ذات الصلة أو استبعادها.

إسترداد الحطام والحلول

تسمح بعض عقود التأمين للشركة ببيع أصول مستحوذ عليها (عادة يكون لحق بها ضرر) عند تسوية المطالبة. وللشركة أيضاً الحق بملاحقة الطرف الثالث لدفع جزء من التكاليف أو جميعها.

وتُنَدَرَجُ تقديرات إسترداد الحطام كمخصص عند قياس الإلتزام المطالبات تحت التسوية. ويمثّل المخصص المبلغ الذي يُمكن بصورة معقولة إسترداده من بيع الأصل.

وتُعتبر إسترداد الحطام أيضاً كمخصص عند قياس الإلتزام المطالبات تحت التسوية. ويمثّل المخصص تقدير المبلغ الذي يُمكن إستردادها من الطرف الثالث.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إيرادات عمولات إعادة تأمين غير مكتسبة

تُوجَل العمولات المستحقة القبض على عقود إعادة التأمين، وتُطْفَأ وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة أقساط التأمين المُستحقة الدفع المتوقعة. ويسجَل الإطفاء في قائمة الدخل.

مخصصات

يُعْتَرَف بالمخصصات عند وجود التزامات حالية (قانونية أو ضمنية) على الشركة ناتجة عن أحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب الأمر استخدام موارد المنافع الاقتصادية لسداد الالتزام، وبحيث يمكن تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوقة. وفي الحالات التي تتوقع فيها الشركة إسترداد بعض أو كل المخصصات، فإنه يُعْتَرَف بالمبالغ المتوقعة استردادها كأصل مستقل وذلك فقط عندما تكون عملية الإسترداد مؤكدة فعلاً. ويُعرض المصروف المتعلق بالمخصص في قائمة الدخل بعد خصم أي مبالغ متوقعة استردادها.

مطلوبات عقود تأمين

تتضمَّن مطلوبات عقود التأمين مخصص المطالبات تحت التسوية ومخصص أقساط التأمين غير المكتسبة ومخصص العجز في أقساط التأمين. ويُحْتَسَب مخصص المطالبات تحت التسوية على أساس التكلفة النهائية المُقدَّرة لكافة المطالبات المتكبَّدة وغير المسددة في تاريخ القوائم المالية، سواء جرى الإبلاغ عنها أم لا، وكذلك تكاليف إدارة المطالبات وخصم القيمة المتوقعة للخردة والإستردادات الأخرى. وقد يُصادف وجود تأخيرات في الإبلاغ عن أنواع معينة من المطالبات وتسويتها؛ ومن ثم فإنَّ التكلفة النهائية من هذه المطالبات يتعذر تحديدها على وجه اليقين في تاريخ القوائم المالية. وتُحْتَسَب المطلوبات في تاريخ القوائم المالية باستخدام مجموعة من الطرق الفنية الاكتوارية المعيارية لتقدير المطالبة، وفقاً للبيانات التجريبية والافتراضات الحالية. ولا تُخصَّم المطلوبات وفقاً للقيمة الزمنية للنقود. ويتوقف الإعتراف بالمطلوبات عند انقضاء مدة الالتزام سداد مطالبة أو سدادها أو إلغائها.

ويُمَثَّل مخصص أقساط التأمين غير المكتسبة الجزء من أقساط التأمين المقبوضة أو مستحقة القبض والمتعلقة بالمخاطر التي لم تنتهي مدتها في تاريخ القوائم المالية. ويُعْتَرَف بالمخصص عند إبرام عقود التأمين وتحميل أقساطها، ويُرحَل على الحساب كإيرادات أقساط التأمين على مدى فترة العقد وفقاً لنوع التأمين المنصوص عليها في العقد.

وتجري الشركة، في تاريخ القوائم المالية، مراجعة على المخاطر غير المنتهية، ويُجرى اختبار كفاية المطلوبات لتحديد ما إذا كان هناك أي فائض عام للمطالبات المتوقعة وتكاليف الإكتتاب المؤجلة على أقساط التأمين غير المكتسبة. ويستخدم هذا الإحتساب التقديرات الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية بعد الأخذ في الإعتبار عائد الاستثمار المتوقع أن ينتج عن الأصول المتعلقة بمخصصات التأمين الفنية ذات الصلة. وإذا أظهرت هذه التقديرات أنَّ القيمة الدفترية لأقساط التأمين غير المكتسبة (ناقصاً تكاليف الإكتتاب المؤجلة ذات العلاقة) غير كافية، يُعْتَرَف بعجز في قائمة الدخل من خلال تجنيب مخصص العجز في أقساط التأمين.

مكافآت نهاية خدمة

يمثَّل برنامج المزايا المحددة برنامج مزايا ما بعد التوظيف بخلاف برنامج المساهمات المحددة. ولدى الشركة بصفة رئيسة تعويضات نهاية خدمة، وهي مؤهلة لاعتبارها برامج مزايا محددة. ويُعْتَرَف بالمبالغ المستحقة الدفع في برامج المزايا المحددة كمصروفٍ عندما يُقدَّم الموظفون الخدمة التي يستحقون عنها المزايا. وتُحدَّد تكلفة تقديم مكافآت برامج المزايا المحددة باستخدام طريقة وحدة الإلتئمان المتوقعة بإجراء تقييمات اكتوارية في نهاية كل فترة قوائم مالية سنوية. وتُظهِر إعادة القياس، التي تتألف من الأرباح والخسائر الاكتوارية وتأثير التغيرات في الحد الأقصى للأصول (متى كان منطبقاً)، مباشرة في قائمة المركز المالي ببنود محمَّلة أو مقبَّدة مُعْتَرَف بها في الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل خلال الفترة التي تنشأ فيها. وتُظهِر إعادة القياس المُعْتَرَف بها في قائمة الدخل الشامل كإيراداتٍ ضمن صافي الفائض من عمليات التأمين بعد حساب حصة المساهمين، والتي لن يُعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل. ويُعْتَرَف بتكلفة الخدمات السابقة في قائمة الدخل في فترة تعديل البرنامج.

ترجمة عملات أجنبية

تُترجم المعاملات التي تُجرى بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي حسب أسعار الصرف السائدة وقت المعاملات. ويعاد تحويل أرصدة الأصول والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بتاريخ قائمة المركز المالي بأسعار التحويل السائدة في ذلك التاريخ. وتُدرَج الأرباح والخسائر الناشئة من تسوية وترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

نقد وما في حكمه

يتألف النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والنقد لدى البنوك والودائع لأجل التي تكون تواريخ إستحقاقها الأصلية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل والتي تخضع لمخاطر غير جوهرية فيما يتعلق بالتغيرات في القيمة.

احتياطي نظامي

وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني والنظام الأساس للشركة، يجب على الشركة أن تُحوّل ما نسبته ٢٠٪ من صافي دخل المساهمين في كل سنة لتكوين احتياطي يعادل رأس المال. علماً بأن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع كأرباح.

زكاة وضريبة دخل

يُجنّب مخصص للزكاة وضريبة الدخل وفقاً للأنظمة الزكوية والضريبية السعودية ويحمّل على قائمة التغيرات في حقوق المساهمين. تُحتسب الزكاة المحملة على أساس حصة المساهم السعودي في وعاء الزكاة تُحتسب ضريبة الدخل على أساس حصة المساهم الأجنبي في صافي الدخل المعدل. أمّا المبالغ الإضافية، إن وُجدت، والتي قد تصبح مستحقة عند استكمال ربط ما، فتُقيّد في السنة التي يُستكمل الربط خلالها.

عقود إيجار تشغيلي

تُحمّل الإيجارات المستحقة الدفع بموجب عقود الإيجار التشغيلي على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار التشغيلي.

مقاصة الأصول والمطلوبات المالية

تُجرى مقاصة الأصول المالية والمطلوبات المالية ويُفصح عنها بصافي مبالغها في قائمة المركز المالي فقط وذلك عند وجود حق قانوني في مقاصة المبالغ المعترف بها وعندما تكون هنالك نية لتسديد المبالغ بالصافي أو تسهيل الأصول وتسديد المطلوبات في آن واحد. ولا تُجرى مقاصة الإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل مالم يتطلب ذلك أو يجيزه أي معيار أو تفسير محاسبي.

التقارير القطاعية

يُعرّف القطاع التشغيلي بأنه عنصر من عناصر الشركة الذي يُزاول أنشطة أعمال يتحقق منها إيرادات وتتكبد عليها مصاريف وله معلومات مالية مستقلة متاحة، وتقيم بانتظام من قِبَل صانع القرارات التشغيلية الرئيس الذي يحدد كيفية تخصيص الموارد ويُقيّم الأداء. لأغراض الإدارة، فإن الشركة منظمة في وحدات أعمال حسب المنتجات والخدمات الخاصة بها وفي ستة قطاعات تشغيلية قابلة للافصاح على النحو التالي:

- التأمين الطبي بما في ذلك التأمين للشركات والأفراد والجماعات،
- التأمين على الممتلكات الذي يغطي الحريق والمخاطر ذات العلاقة وجميع المخاطر المرتبطة بالممتلكات،
- الأعمال الهندسية، والذي يوفر تغطية لكافة مخاطر المقاولين وكافة مخاطر التشييد وكافة مخاطر الماكينات، وما إلى ذلك،
- التأمين على المركبات، والذي يوفر تغطية ضد الخسائر والمسؤوليات المتعلقة بالمركبات، باستثناء التأمين على النقل،
- الحوادث العامة، والذي يوفر تغطية ضد فقدان المال والحوادث الشخصية وتعويضات العمال والسفر ومسؤولية الطرف الثالث العامة والتعويضات المهنية، و
- أعمال التأمين الأخرى، وهو يغطي التأمين للنقل البحري وتأمين هياكل السفن البحرية.

ويُقيّم أداء القطاعات على أساس الربح أو الخسارة الذي يُقاس في جوانب معينة بصورة مختلفة عن الربح والخسارة في القوائم المالية.

الفئات الأخرى، والتي تغطي أي فئات أخرى من التأمين غير المدرجة أعلاه. ولا تتضمن القطاعات التشغيلية عمليات المساهمين لدى الشركة.

ولم تُجر أي معاملات بين القطاعات خلال السنة. وفي حال إجراء أي معاملة، تُحدّد أسعار التحويل بين القطاعات الأعمال على أساس السعر الموازي لنفس المعاملات مع الأطراف الأخرى.

ويعد دخل المساهمين قطاع غير تشغيلي. ويعتبر الدخل المحقّق من الودائع لأجل والاستثمارات هو النشاط الوحيد المولد للإيرادات.

ونظراً لأن الشركة تجري كافة نشاطاتها داخل المملكة العربية السعودية، فقد أُدم التقرير القطاعي حسب قطاع الأعمال فقط.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تمة)

اختبار كفاية المطلوبات

تُجرى اختبارات كفاية المطلوبات، في كل تاريخ قائمة مركز مالي، لضمان كفاية مطلوبات عقود التأمين بعد حسم تكاليف اكتتاب بوالص التأمين المؤجلة ذات الصلة. وعند إجراء هذه الاختبارات، تستخدم الإدارة أفضل التقديرات الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية ومصاريف إدارة المطالبات والمصاريف الإدارية. ويُحتمل أي عجز في القيم الدفترية مباشرةً على قائمة الدخل بتجنيب مخصص للخسائر الناشئة عن اختبارات كفاية المطلوبات وفقاً لذلك.

توزيعات أرباح

يُعترف بتوزيعات الأرباح على مساهمي الشركة كإلتزام في القوائم المالية للشركة في الفترة التي يعتمد فيها المساهمون توزيع الأرباح.

٤- الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية استخدام الأحكام والتقديرات التي تؤثر على مبالغ الأصول والمطلوبات المصرح بها والإفصاح عن الأصول والمطلوبات المحتملة في تاريخ القوائم المالية ومبالغ الإيرادات والمصاريف المصرح عنها خلال السنة المالية المُفصَح عنها. وعلى الرغم من أن هذه الأحكام والتقديرات مبنية على أفضل ما توفر للإدارة من معلومات عن الأحداث والأعمال الحالية، إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف نهائياً عن هذه التقديرات.

وتخضع الأحكام والتقديرات للتقييم بصفة مستمرة، وتعتمد على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بما في ذلك توقعات أحداث مستقبلية يعتقد بأنها معقولة وملائمة في ظل الظروف.

فيما يلي الأحكام والتقديرات المحاسبية التي تعتبر أساسية في إعداد هذه القوائم المالية:

الأحكام المحاسبية

وضعت الإدارة، في سياق تطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالشركة، الأحكام المحاسبية التالية التي لها تأثير هام للغاية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

الإعتراف المبني بالإستثمارات

تُصنّف الأصول المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) كأصول مالية حسب القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والقروض والذمم المدينة والأصول المالية المتاحة للبيع أو كمشنقات أدوات مالية مخصصة كأدوات تحوط في عملية تحوط فعّالة، حسبما يكون مناسباً. وتحدد الشركة التصنيف لأصولها المالية عند الاعتراف المبني.

الإنخفاض في قيمة إستثمارات حقوق الملكية

تعتبر الشركة الأصول المالية المتداولة المتاحة للبيع كإستثمارات منخفضة القيمة عندما يكون هناك إنخفاض هام وطويل الأمد في القيمة العادلة للإستثمارات بأقل من تكلفتها أو عند وجود دليل موضوعي آخر على الإنخفاض في القيمة. ويستلزم لتحديد مدي "الأهمية" و "طول الأمد" الاستعانة بالتقدير المحاسبي الهام. وتعتبر فترة ٦ أشهر أو أكثر فترة طويلة، ويعد الإنخفاض بنسبة ٢٥٪ من التكلفة الأصلية هو إنخفاض هام نسبياً وفقاً لسياسة الشركة. وعند اتخاذ هذا الحكم المحاسبي، تقيم الشركة، من بين عوامل أخرى، التقلبات الطبيعية في سعر السهم والملاءة المالية للشركة المستثمر فيها وأداء القطاع والتغيرات التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بمصادر عدم التأكد بشأن التقديرات المحاسبية المستقبلية والمصادر الأخرى بتاريخ قائمة المركز المالي التي قد تُشكّل مخاطر جوهرية يترتب عليها إجراء تعديل جوهري على القيم الدفترية للأصول والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة.

قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

وعندما لا يمكن استنتاج القيم العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المسجلة في قائمة المركز المالي عن طريق الأسواق النشطة، فإنها تُحدّد باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة و/ أو نماذج حسابية. وتُستمد مدخلات هذه النماذج من بيانات سوق قابلة للملاحظة، حيثما كان ذلك ممكناً، ولكن في حال عدم توفرها، فإن ذلك يتطلب تقديراً لتحديد القيم العادلة. تُنصّب الأحكام اعتبارات مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والمدخلات على النماذج مثل التقلب في المشتقات ذات المدد الزمنية الطويلة ومدلات الخصم ومدلات السداد المقدم وافتراضات معدلات الإخفاق في السداد بالنسبة للأوراق المالية المضمونة بأصول.

٤- الأحكام والتفديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

التفديرات والافتراضات (تتمة)

قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

وفيما يتعلق بتحليل التدفقات المالية المخصوصة، تركز معدلات التدفقات النقدية المستقبلية والمخصوصة التقديرية على بيانات السوق الحالية والمعدلات المطبقة على الأدوات المالية ذات عوائد وجودة إئتمانية وخصائص الإستحقاق. وتتأثر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بعوامل مثل الظروف الاقتصادية (بما في ذلك المخاطر الخاصة بكل بلد)، والتركيزات في صناعات معينة وأنواع الأدوات أو العملات والسيولة في السوق والأوضاع المالية للأطراف المقابلة. وتتأثر معدلات الخصم بمعدلات الفائدة خالية المخاطر ومخاطر الائتمان. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول هذه العوامل على القيمة العادلة المُفصّل عنها للأدوات المالية.

تقييم مطلوبات عقود تأمين

يُتعيّن أن يُجرى تقدير التكلفة النهائية المتوقعة للمطلوبات المبلغ عنها في تاريخ القوائم المالية وكذلك التكلفة النهائية المتوقعة للمطلوبات المتكبدّة غير المبلغ عنها في تاريخ القوائم المالية. ويمكن أن يستغرق الأمر فترة زمنية طويلة قبل إمكانية تحديد تكلفة المطلوبات النهائية مع التيقن من ذلك. وفيما يتعلق ببعض أنواع بوالص التأمين، تُشكّل المطلوبات المتكبدّة غير المُبلّغ عنها معظم المطلوبات في قائمة المركز المالي.

وتقدّر تكلفة المطلوبات تحت النسوية النهائية باستخدام مجموعة من الطرق الفنية الاكتوارية المعيارية لتقدير المطلوبات.

ويتمثل الافتراض الأساسي لطرق التقدير الفنية في خبرة الشركة السابقة في تسوية المطلوبات حيث يمكن استخدامها في تقدير تسوية المطلوبات المستقبلية؛ ومن ثمّ التكاليف النهائية للمطلوبات. وبهذه الكيفية، تقوم هذه الطرق بتعظيم قيم تسوية الخسائر المدفوعة والمتكبدّة ومتوسط تكاليف كل مطالبة وعدد المطلوبات بناءً على ما جرى ملاحظته من تسويات في السنوات السابقة وتوقع نسب الخسارة. ويُجرى تحليل سداد المطلوبات تاريخياً بصفة أساسية وفق سنة وقوع الحادث، إضافة إلى ذلك يمكن أيضاً تحليلها جغرافياً، وكذلك وفق قطاعات الأعمال الهامة وأنواع المطلوبات. وعادة ما يُجرى معالجة المطلوبات الكبيرة بصورة مستقلة إما عن طريق تجنب احتياطي بالقيمة الاسمية لتفديرات مقيّم الخسائر أو توقعها بصورة مستقلة ليعكس تسوية السدادات المستقبلية.

وفي أغلب الحالات، لا تُوضّع فرضيات واضحة بخصوص معدلات تضخم المطلوبات المستقبلية أو نسب الخسارة. وبدلاً من ذلك، فإن الفرضيات المستخدمة هي تلك المتضمنة في بيانات تسوية المطلوبات التاريخية التي تستند عليها التوقعات. وتُستخدم تقديرات نوعية إضافية لتقييم إلى أي مدى قد لا تنطبق المعدلات السابقة في المستقبل (على سبيل المثال ليعكس حدث وقع لمرة واحدة أو تغييرات في العوامل الخارجية أو عوامل السوق مثل التوجهات العامة للمطلوبات والظروف الاقتصادية ومستويات تضخم المطلوبات والقرارات والتشريعات القضائية، فضلاً عن عوامل داخلية مثل تنوع المحفظة وخصائص وثائق التأمين وإجراءات إدارة المطلوبات) بهدف التوصل إلى تقدير التكلفة النهائية للمطلوبات التي تمثل النتيجة المرجحة لمجموعة من النتائج المحتملة، مع الأخذ في الإعتبار كافة أوجه عدم اليقين.

وتُستخدم الأحكام والتفديرات والفرضيات المماثلة عند تقييم مدى كفاية مخصصات أقساط التأمين غير المكتسبة. وتتطلب الأحكام أيضاً تحديد ما إذا كان نمط خدمة التأمين المقدم بموجب عقد تتطلب إطفاء أقساط التأمين غير المكتسبة على أساس أطر غير التوزيع الزمني المتساوي.

خسائر ناشئة عن الإنخفاض في قيمة الذمم المدينة

تجري الشركة تقييماً للإنخفاض في قيمة الذمم المدينة التي تعتبر هامة بمفردها والذمم المدينة المُدرّجة ضمن مجموعة من الأصول المالية التي لها خصائص مخاطر ائتمان مماثلة. لا تُدرّج الذمم المدينة التي يتم تقييمها على حدة لتحديد الإنخفاض في القيمة والتي تم الاعتراف، أو لا يزال يُعترف، بخسارة ناشئة عن الإنخفاض في قيمتها في التقييم الجماعي للإنخفاض في القيمة. ويتطلب تقييم الإنخفاض في القيمة استخدام الأحكام والتفديرات. وإجراء ذلك، تُقيم الشركة خصائص مخاطر الائتمان التي تأخذ بعين الإعتبار حالات التأخر في السداد السابقة والتي تُعدّ مؤشراً على القدرة على سداد كافة المبالغ المُستحقة طبقاً للشروط التعاقدية. وتُصنّف الشركة الأرصدة كـ "متأخرة في السداد لكن غير منخفضة القيمة" (إيضاح ٨) وفق التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ("ساما").

تكاليف اكتتاب بوالص تأمين مؤجلة

تُسجّل بعض تكاليف اكتتاب بوالص التأمين المتعلقة ببيع وثائق التأمين كتكاليف اكتتاب مؤجلة، وتُطفاً في قائمة الدخل على مدى فترة التغطية وبنقّة التأمين ذات العلاقة. وفي حالة عدم تحقق الافتراضات المتعلقة بالربحية المستقبلية لبوالص التأمين، فإنه يمكن التعجيل في إطفاء هذه التكاليف، ويمكن أن يتطلب ذلك أيضاً إجراء تخفيض للقيمة / شطب في قائمة الدخل.

٤- الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات

تُحدّد إدارة الشركة الأعمار الإنتاجية المقدرة لممتلكاتها ومعداتنا قبل حساب الاستهلاك. وتُحدّد هذه التقديرات بعد الأخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للأصول أو الإحلال والتجديد المادي لها. وتجرى الإدارة سنويًا مراجعة على القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية ويُعدّل الاستهلاك المحمل المستقبلي عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

اختيار الإنخفاض في قيمة الشهرة

تُحدّد الشركة ما إذا كان هناك إنخفاض في قيمة الشهرة على الأقل مرة واحدة سنويًا. ويتطلب ذلك تقدير القيمة قيد الاستخدام للوحدات المولدة للنقد المخصص لها الشهرة. ويتطلب تقدير القيمة قيد الاستخدام من الشركة وضع تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الوحدة المولدة للنقد وكذلك اختيار معدل خصم مناسب لإحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

